جردة سريعة بالمنشورات والأنشطة الثقافية الممنوعة والمراقبة، وبالفاعلين الثقافيين الذين طالهم الاعتقال والتوقيف في المغرب الحديث

إعداد: عبد الحق لبيض

عرف المغربُ في فترة السبعينيات والثمانينيات تحديدًا موجةً من الصراع بين القوى الحية في البلاد، ممثّلةً في المثقفين والمبدعين الذين كانوا يَحْلمون بواقع أفضل لبلادهم ولأمتهم، وبين قوى محافظة يهمّها أن تدافع عن مكتسباتها وتمتلكُ كلَّ إمكانيات القهر والتسلط. وإذ نقدِّم هذه الجردة بكلّ أشكال المصادرة والمنع والرقابة في المغرب المعاصر، فإنّنا نَبْغي التذكيرَ بأنّ ذاكرة الشعوب حية وصفحات التاريخ لا يُمْكن تبييضُها إلاّ بعد أن تتمّ مصالحةٌ حقيقيةٌ بين المجتمع والسلطة، تعترف فيها هذه الأخيرةُ بأخطاء الماضي، ليتوافق الجميعُ على التأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ استنادًا إلى قواعد المواطَنة الحقيقية التي يَضْمن الفردُ فيها كرامتَه الإنسانية وحريتَه في التعبير عن آرائه دون خوف من سيفٍ رقيبٍ أو منعٍ رهيبٍ.

ولأنّ الرقابة ليست سلطةً بيد السلطان وحده، وإنّما تُنازعُه فيها قوًى اجتماعيةٌ لا تقلّ تسلُّطًا وقهرًا، فإنّ المنطق يَفْرض على الجميع المشاركةَ في التمرين على الديمقراطية والاعتراف بحرية الآخر في التعبير عن أفكاره وآرائه مهما كنّا مختلفين معه.

لقد اختار المغربُ طريقَ الانتقال الديموقراطيّ وانتهاجَ سياسة الانفتاح، وأُثقلتِ الخطاباتُ الرسمية والحزبية والأكاديمية بمفاهيم تبشِّر بعهد جديد يَقْطع مع ممارسات الماضي ويَفتح صفحةً جديدةً في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية. فجاء الواقعُ ليُثْبتَ بعضًا من هذه الوعود، لكنْ ظلّ مع ذلك ملفُّ الحريات العامة وحرية التعبير قيدَ الاستفسارات والتأملات. ذلك أنّ الدولة استمرّت في انتهاج سياسة المنع والمصادرة، الأمرُ الذي وَلّد إحساسًا بأنّ أشكال صورة الماضي ما تزال مستمرةً معنا في حاضرنا وإنْ تسربلتْ بلبُوسٍ جديدٍ يتماشى «ومتطلّباتِ المرحلة.»

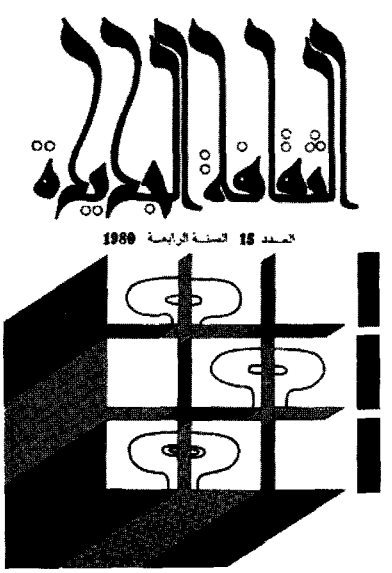

مجلة **الثقافة الجديدة**: مُنعت سنة ١٩٨٤

I ـ المجلات والصحف الممنوعة في تاريخ المغرب المعاصر

ـ مجلة **الثقافة الجديدة** (مجلة فكرية إبداعية). ترأّس تحريرَها الشاعر محمد بنّيس. تأسستْ سنة ١٩٧٤، ومُنعتْ سنة ١٩٨٤. عُرفت بخطّها التقدميّ المنتقِد للسياسة الثقافية الرجعية للنظام، وكانت تسعى من خلال الموادّ والملفّات المنشورة فيها إلى تأسيس ثقافة وطنية تقدمية جديدة.

ـ مجلة **الزمان المغربيّ** (دفاتر مغربية). صَدرتْ سنة ١٩٧٩، ومُنعتْ سنة ١٩٨٤ بعد أن صَدَرَ منها ثمانية عشر عددًا. ترأّس تحريرَها الدكتور سعيد علوش.

ـ مجلة **البديل**؟ (ملفات للبحث والسؤال). صدر عددُها الأول سنة ١٩٨١، ومُنعتْ من الصدور والتداول سنة ١٩٨٤.

ـ مجلة **الجسور** (مجلة الفكر الديموقراطيّ الجديد). ترأّس تحريرَها الناقد والمناضل الحقوقيّ عبد الحميد عقّار. تأسّست سنة ١٩٨١، وصودرتْ سنة ١٩٨٤ بعد أن أصدرتْ سبعةَ أعداد.

الملاحظَ أنّ هذه المجلات الأربع كانت قد تعرّضتْ للمنع في وقت واحد (يناير ١٩٨٤). وهذا التاريخ يحيل على واقع الاحتجاجات التي كان المغربُ مسرحًا لها في الفترة الممتدة بين ٥ و٢٢ يناير ١٩٨٤.

ـ مجلة **أنفاس**. صدرتْ سنة ١٩٦٦ بمبادرة من شعراء مغاربة باللغة الفرنسية، وهم عبد اللطيف اللُّعَبي ومصطفى النيسابوري ومحمد خير الدين. وقد تمكّنتْ من أن تصير منبرًا تقدميًا بعد أن أصدرتْ عددًا خاصًا عن الثورة الفلسطينية سنة ١٩٦٩، لتتحوّل فيما بعد إلى منبر إعلاميّ للحركة الماركسية اللينينية. مُنعتْ سنة ١٩٧٢، ومن أسباب ذلك دأبُها على نشر أدبيات تلك الحركة وأطروحاتها.

ـ مجلة **الجماعة**. أسّسها عبد السلام ياسين، وتعبّر عن حقّ الجماعات الإسلامية في التعبير. صَدرتْ سنة ١٩٧٩، وصُودِرَ منها الأعداد الخامس والعاشر والسادس عشر، الذي أُوقفتْ على إثره نهائيًا في يوليو ١٩٨٥.

ـ صحيفة **الصبح**. مُنعتْ من الصدور بعد العدد الثاني، واعتُقل الأستاذ عبد السلام ياسين بسببِ ما جاء في عددها الأول في ديسمبر ١٩٨٣. وقد حُكم على ياسين، بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال، بسنتين نافذتيْن وغرامةٍ ماليةٍ قدرُها ٥٠٠ دولار.

ـ صحيفة **الخطاب**. وهي منبر إعلاميّ إسلاميّ. مُنعتْ بعد صدور عددها الأول في يناير ١٩٨٤.

ـ مجلة **أمازيغ**، وهي مجلة تعبّر عن الثقافة الأمازيغية وتنادي بحقّ دسترة اللغة الأمازيغية وجَعْلِها لغةً وطنيةً. مُنعتْ بعد صدور عددها الأول بالعربية، وخمسةِ أعدادٍ بالفرنسية.

ـ مجلة **لام ألف** LAMALIF. مجلة باللغة الفرنسية. أُكرهتْ في يونيو ١٩٨٨ على المنع الذاتيّ بعد عشرين سنةً من الصدور.

ـ مجلة **كلمة** KALIMA. مجلة باللغة الفرنسية. أُكرهتْ عام ١٩٨٩ على المنع الذاتيّ أيضًا بعد سنتين من الصدور شهريًا.

ـ جريدة **التحرير**. ناطقة باسم حزب الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبية. صدر في حقّها قرارُ المنع الإداريّ في أكتوبر ١٩٦٣ على إثر الاعتقالات والمحاكمات التي تعرّض لها مناضلو الحزب. وكان من بين المتّهمين مديرُها محمد البصري، ورئيسُ تحريرها الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي رئيسُ الوزراء السابق.

ـ جريدة **المحرّر**. ناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكيّ المعارض آنذاك. تعرّضتْ للمنع سنة ١٩٨١، بعد الأحداث التي عرفتْها الدارُ البيضاء في صيف تلك السنة، وإعلانِها عن إضراب ١٩٨١. وما يزال قرارُ المنع ساريًا إلى اليوم. وكانت الجريدة قد تعرّضتْ للمنع من قبل بسبب متابعتها لملفّ الاختطاف الذي تعرّض له المهدي بن بركة في فرنسا في ١٠ أبريل ١٩٦٥، إذ صدر الأمرُ من الإدارة العامة للأمن الوطنيّ بتوقيفها، إضافةً إلى توقيف جريدة **ليبراسيون** الناطقة باللغة الفرنسية. ويُرجع د. محمد عابد الجابري، وكان لحظتَها أحدَ أعمدة هيئة التحرير في هذه الجريدة، سببَ المنع إلى الحيلولة دون مواكبة الجريدتيْن لأخبار محاكمة مختطفي المهدي بن بركة بباريس.

ـ جريدةُ **الاتحاد الوطنيّ**. وهي جريدة حزبية ناطقة باسم الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبية. تعرّضتْ للحجز عدّة مرّات. ويُذْكر أنّ العدد الثاني من الجريدة احتجزتْه السلطاتُ المغربية بسبب تضمّنه افتتاحيةً في موضوع محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرال أوفقير في ١٦ أغسطس ١٩٧٢. وهذا ما ذهب إليه الجابري في سلسلة ملفّات يُصدرها تحت عنوان **مواقف** حين قال في هامش الصفحة ١٩ من سلسلة **مواقف**، العدد

اختطاف الاخ المهدي بن بركة
هل لاختطاف عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية علاقة براسته للجنة التحضيرية لمؤتمر الشعوب القارات الثلاث بهافانا؟
المحرّر
الاختطاف يثير موجة من التأثر والاستنكار والخوف على حياته
ان العملية من صنع عصابة من «البريوز» الاجنبي
أخكومة المغربية تلتزم الصمت

جريدة **المحرّر**: مُنعتْ عام ١٩٦٥ بسبب متابعتها قضيةَ اختطاف المهدي بن بركة

الثامن السنة ٢٠٠٢، ما يلي:

«وجاءت الآن حوادثُ ١٦ غشت أقوى من كلّ مفاوضة، وأفجعَ من كلّ إنذار. جاءت لتُفْرز تاريخيًا الخطأَ من الصواب، ولتعطي لنظرتنا في بعضنا مدلولاً جديدًا في الوقت الراهن... والواقع الذي لا رجوع فيه هو أنّ المغرب يعيش على فوهة بركانٍ من جراء السياسة العمياء المفروضة على جماهيره في جميع ميادين الحياة الوطنية.»

ـ جريدة **البيان**. ناطقة باسم «حزب التقدم والاشتراكية» ذي التوجه الشيوعيّ سابقًا. تعرّضتْ للتوقيف الموقّت، وذلك خلال شهر يناير من سنة ١٩٨٤.

ـ جريدة **أنوال**. لسانُ حال منظمة العمل الديموقراطيّ الشعبيّ (وهي فصيل يساري). تعرّضتْ سنة ١٩٩٢ للمتابعة القضائية في شخصِ مديرِ تحريرِها السيد محمد كوار.

ـ صحيفتا **الصحيفة ولوجورنال**، وهما صحيفتان مستقلتان. تعرّضتا سنة ١٩٩٩ للمنع لإقدامهما على محاورة عبد العزيز المراكشي، زعيمِ الانفصاليين الصحراويين. كما تعرّضتا للتوقيف بقرارٍ حكوميٍّ استند على الفصل ٧٧ الذي يَمْنح رئيسَ الحكومة الحقَّ في إصدار قرار المنع في حقّ المنشورات دون العودة إلى القضاء. وكان سببَ المصادرة نشْر الجريدتيْن لتصريحات المقاوم والسياسيّ محمد البصري، تمسّ المقدّسات الوطنية وتسيء إلى تاريخ الجيش المغربيّ بحسب ادّعاء الحكومة آنذاك.

ـ جريدة **الأسبوع السياسيّ**. صَدَرَ حكمٌ قضائيّ بمنعها، وحُكم على مديرها السيد مصطفى العلوي بالسجن وبالفصل من مهنة الصحافة، وذلك على إثر دعوة قضائية رفعها وزيرُ الخارجية المغربيّ السيد محمد بن عيسى على الجريدة بسبب نشرها أخبارًا عن استغلال الوزير للمال العامّ ولمتلكات الدولة أثناء مُزاولته مهامَّ الديبلوماسية المغربية في واشنطن. غير أنّ الجريدة عاودت الصدورَ وسَقَطَتْ كلُّ الأحكام بعفو مَلَكيّ.

● هذا وقد تعرّض عددٌ من الصحفيين والمحرِّرين للاعتقال أو الاستنطاق. نَذْكر منهم:

ـ عبد الرحمان بنعمرو، وهو مدير مجلة **أقلام**، وأحدُ أعضاء اتحاد كتّاب المغرب. اعتُقل في إطار حملة ٢٠ يونيو ١٩٨١، وحُكم عليه بالسجن ثلاثَ سنوات مع وقف التنفيذ.

ـ الأستاذ عبد الكريم غلاّب. تعرّض بصفته مديرًا لجريدة **العلم** للمحاكمة والاستنطاق سنة ١٩٩٠. وكان اتحادُ كتّاب المغرب، الذي يُعتبر غلاّب أحدَ مؤسسيه إلى جانب المرحوم الأستاذ محمد عزيز لحبابي، قد أَصدر بيانًا استنكاريًا في الموضوع نَقْتطف منه هذه الفقرة:

«تلقّى اتحادُ كتّاب المغرب باستنكارٍ نبأَ استنطاق مدير جريدة **العلم** من طرف دوائر الأمن الإقليميّ وإحالته بعد ذلك على المحكمة الابتدائية بالرباط. محاكمةُ عبد الكريم غلاّب تتعارض مع استقلال الصحافة الوطنية ونزاهتِها ومصداقيتِها وحقِّها في حرية التعبير.»

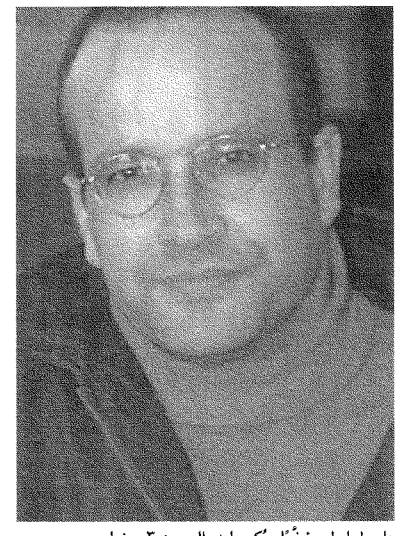
علي لمرابط مؤخّرًا حُكم عليه بالسجن ٣ سنوات

ـ اعتُقل صحافيٌّ ألمانيٌّ يمثّل اتحادَ الإذاعات الألمانية وهو يهمّ بزيارة الأستاذ عبد السلام ياسين في ١٧ يناير ١٩٩٠.

ـ ومؤخّرًا أصدرتْ محكمة الاستئناف بالرباط حُكْمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات نافذة في حقّ علي لمرابط، مديرِ دوريّتيْ **دومان ودومان ماغازين**، وغُرِّم مبلغًا قدره عشرون ألف درهم، وأوقفتْ دوريّتاه. وقد اتُّهم لمرابط بـ «الإخلال بالاحترام الواجب للملك،» و«المسّ بالنظام الملكيّ وبالوحدة الترابية.»

ـ كما تعرّض في يونيو ٢٠٠٣ مديرُ أسبوعية **الأسبوع** السيد مصطفى العلوي للاعتقال بعد نشره لرسالة من منظّمة مجهولة تسمّي نفسَها «الصاعقة» وتتبنّى فيها أحداثَ ١٦ ماي التفجيرية في الدار البيضاء. وتمّ توقيف جريدته **الكواليس**.

ـ كما تُوبع مؤخّرًا مديرُ جريدة **الحياة المغربية** السيد مصطفى قشني، والسيد محمد الهرد مدير جريدة **الشرق**، والسيد عبد المجيد بن الطاهر رئيس تحرير هذه الأخيرة، بتهمة نشر مقال موقّع لأحد الأشخاص يتحدّث فيه عمّا أسماه «الجهاد» في المغرب.

II ـ المضايقات والمنع بحقّ الأنشطة الثقافية والفاعلين الثقافيين في المغرب

ـ في سنة ١٩٨٣ مُنع مهرجان الشعر المغربيّ السادس في مدينة شفشاون، وكان تحت شعار «الاستمرار والتواصل والتجدد،» خلال أيام ٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٨٣. وقد كان المهرجانُ من تنظيم جمعيات أصدقاء المعتمد بشفشاون، وجمعية ألوان فنية ـ شفشاون، وجمعية شباب الفنّ ـ شفشاون، واتّحاد كتّاب المغرب ـ فرع تطوان. واستندت السلطاتُ في إصدارها لقرار المنع هذا إلى قرارٍ سابقٍ دعت فيه الجمعياتِ المنظِّمةَ إلى التنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية، إضافةً إلى اعتبار السلطات أنّ الجهات المنظِّمة تمارس السياسةَ تحت غطاء الشعر.

ـ مَنعت السلطاتُ في مدينة أصيلة الساحلية تنظيمَ أيام فلسطينية كانت تعتزم القيامَ بها جمعيةُ «قدماء ثانوية الإمام الأصيلي» في الفترة ما بين ٢٦ و٢٨ أغسطس ١٩٨٢.

ـ مُنعتْ ندوة «التعليم بالمغرب: الواقع والآفاق» التي كان من المقرَّر أن ينظِّمها، يومَ السبت ١ أكتوبر ١٩٨٣ بفاس، المكتبُ المحليُّ لجمعية الشعلة للتربية والثقافة بفاس.

ـ تعرَّضتْ جمعيةُ «مواقف،» التي تأسستْ في سنة ١٩٧٦ في مدينة القصر الكبير، للعديد من صنوف الضغط والإكراه. وكانت الجمعية قد أَصدرتْ بيانًا سنة ١٩٧٨ تَشْرح فيه الوضعَ وملابساته، وجاء فيه:

«تعرَّضت جمعية مواقف الثقافية منذ تأسيسها من عامين إلى مضايقات شديدة من طرف ممثِّلي السلطات المحلية بالقصر الكبير. وقد تجلّت هذه المضايقات في منع الجمعية من مزاولة نشاطاتها الثقافية، واستدعاءِ أعضاءِ مكتبها وتوجيهِ التحذيرات والتهديدات إليهم. بل إنّ السلطة، في محاولةٍ منها لإعدام الجمعية، طالبتْ كاتبَها العامَّ بفسخها؛ ولما لم يَرْضخ لهذا التهديد قامت السلطةُ بتقديم الجمعية إلى المحكمة الابتدائية بالعرائش بتهمة خروجها عن أهدافها.»

ـ تعرَّض سجناءُ الرأي للكثير من المضايقات التي كانت تصادِرُ حقَّهم في الحياة بعد أن صادرتْ حقَّهم في التعبير. وهكذا، مثلاً، شَنَّ المعتقلون السياسيون بالسجن المركزيّ بالقنيطرة والسجن المدنيّ بالبيضاء إضرابًا عن الطعام كردّ فعل لرفض الإدارة مطالبهم المادية. وقد استُشهدتْ في الإضراب الآنسة سعيدة المنبهي. وكان من المُضْربين الكاتبان المبرِّزان عبد اللطيف اللُّعَبي وعبد القادر الشاوي.

ـ حُرِمَ الشاعر عبد اللطيف اللعبي، بعد إطلاق سراحه، من السفر ومن الحصول على جواز السفر لتلبيةِ دعواتٍ كانت قد وُجِّهتْ إليه من طرف مؤسسات ثقافية. وكان اللُّعَبي قد أَصدر في حينه نداءً إلى الرأي العامّ يطالب فيه بحريته، جاء فيه:

«منذ إطلاق سراحي في ١٨ يوليو ١٩٨٠ [بعد اعتقال دام ٨ سنوات ونصف] وأنا أقوم بمساعٍ لدى المسؤولين للحصول على جواز السفر، وذلك كي أتمكّن من الذهاب إلى سويسرا قَصْدَ العلاج، إذ إنّ العصبة السويسرية لحقوق الإنسان وَجَّهتْ إليّ دعوةً في هذا الشأن منذ أكتوبر ١٩٨٠. كما توصّلتُ مؤخّرًا بدعوة مماثلة من المؤسسة السويسرية للأبحاث الطبية. إنّني في حاجة كذلك لجواز السفر كي أتمكّن من تلبية الدعوات التي وُجِّهتْ إليّ من طرف عدة مؤسسات ثقافية عربية ودولية (جمعية الكتّاب السويسريين، جمعية الأدباء الفرنسيين، رابطة القلم الدولية بمناسبة انعقاد مؤتمرها الدوليّ في ليون، المؤسسة الوطنية للفنون بروتردام بمناسبة المهرجان العالميّ للشعر الذي سينعقد من ١٤ إلى ٢٠ يونيو ١٩٨١). ومن المعلوم أنني لم أستطع تلبية دعوة اتّحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين للمشاركة في لقاء الشقيف ببيروت في يناير الماضي، نظرًا لعدم حصولي على جواز السفر في الوقت المناسب... إنّ إطلاق سراحي كان، إذن، إجراءً محدودًا. فرغم الحرية، فإنّني مازلت أعيشُ أوضاعًا هشةً، حيث إنّ أبسط حقوقي مهضومةٌ، مما يتنافى مع كل الأعراف والقوانين. هكذا:

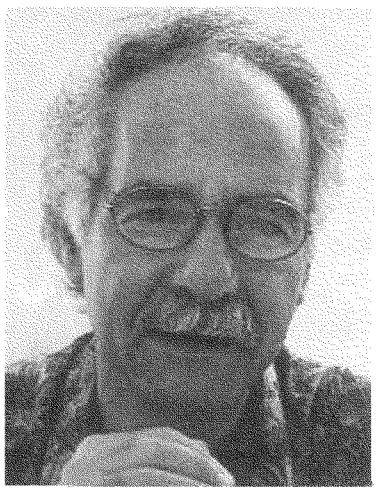

الشاعر عبد اللطيف اللعبي: حُرِمَ، بعد سجنٍ دام أكثر من ٨ سنوات، من السفر عام ١٩٨٠

• رغم المساعي التي قمتُ بها لدى وزارة التربية الوطنية لم أسترجع بعدُ عملي في التعليم الذي كنتُ أَشْغله قبل اعتقالي سنة ١٩٧٢.

• إنّ أعمالي الأدبية المنشورة في فرنسا ولبنان مازالت تتعرّض للحجز عند الدخول للمغرب.

• لقد لاحظتُ غيرَ ما مرةٍ خروقاتٍ لسريةِ مراسلاتي الشخصية.

• مازال رجالُ الأمن يتردّدون على منزلي ويطالبونني بالحضور لمركز الشرطة من أجل إثبات حضوري...»

ـ مُنع عبد القادر الشاوي، وهو نائبُ رئيس اتِّحاد كتّاب المغرب، من مغادرة التراب الوطنيّ يوم ٩١/٦/٣، للمساهمة في ندوة عُقدتْ بإسبانيا تحت عنوان «تأملات حول المغرب.»

ـ اعتُقل الشاعر عبد اللّه زريقة سنةَ ١٩٧٩ بسبب نشره لقصائده السياسية الملتزمة بقضايا وهموم الشعب المغربيّ على صفحات جريدة **العلم**.

ـ حُوكِم الأستاذ أحمد البلعيشي على إثر مشاركته في برنامج تلفزيونيّ في القناة الثانية عن «الهجرة السرية إلى أوروبا.»

ـ تعرّضت الفنانة المسرحية الشهيرة في المغرب السيدة ثريا جبران في مطلع التسعينيات لاعتداءٍ شنيع، استَعْمل فيه المعتدون أبشعَ أنواع التعذيب النفسيّ والجسديّ لإرغامها على الامتناع عن المشاركة في برنامج حواريّ تلفزيونيّ. وقد كانت أصابعُ الاتهام قد وُجِّهتْ لحظتَها إلى أجهزة وزارة الداخلية المغربية.

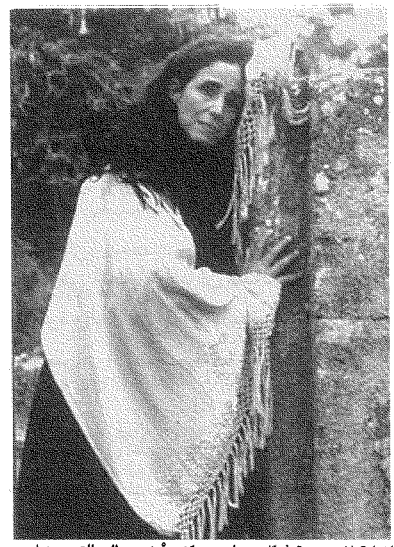

الفنانة المسرحية ثريّا جبران: تعرّضتْ في مطلع التسعينيات لاعتداء شنيع لمنعها من المشاركة في برنامج تلفزيوني

III ـ بعض الكتب الممنوعة من الدخول إلى المغرب في الفترات الأخيرة

١. كتاب **السجينة** LA PRISONNIÈRE، لمليكة أوفقير، ابنةِ الجنرال أوفقير الذي قاد محاولةَ الانقلاب الفاشلة ضد الحسن الثاني سنة ١٩٧٢. تحكي الكاتبة عن معاناة الاعتقال الذي تعرّضتْ لها عائلةُ أوفقير بعد الانقلاب وتجريدِها من كلّ ممتلكاتها. صدر الكتاب بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٠.

٢. كتاب جون پيير توكوا، **آخر ملك**. صدر في أكتوبر ٢٠٠١، وأثار العديدَ من التساؤلات حول طبيعة المعلومات الواردة بين ثناياه، خاصةً أنّها من داخل فضاءٍ محاطٍ بسرية تامة وهو القصر الملكيّ. وقد رَكّز الكتابُ على تحليل فترة انتقال الحكم في المغرب من الحسن الثاني إلى محمد السادس، محاولاً تبيانَ أنّ المرحلة الجديدة ما هي إلاّ امتداد للمرحلة القديمة. ينقسم الكتابُ إلى اثنيْ عشر فصلاً هي بالتتابع: «أيامُ حِداد في الرباط، وراء أسوار القصر، الحياة اليومية لأمير المؤمنين، رجالُ الملك، تربيةُ أمير، شتاء بطريرك، ربيعُ الرباط، انهيارُ كبيرِ الوزراء، أُولى الشكوك، عودةُ أصحاب النياشين، فرنسا ساهرة، آخر ملك.» وسنُدْرج هنا بعضَ السطور من هذا الكتاب كما ترجمَتْها جريدةُ **الصحيفة** الأسبوعية في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١:

«في الطابق الأعلى يوجد المسبحُ المكشوف: فهو بمساحة محترمة، والماء عذب. غير أنّ الملك الراحل لا يستفيد منه أبدًا. لقد توقّف عن السباحة فيه خلال سنوات الثمانينات بعد موت الجنرال أحمد الدليمي، عن طريق حادثة سير رسميًا، وكان بمثابة الرجل الثاني للمَلَكية. كان الحسن الثاني مسكونًا بانقلاب جديد، ويخاف من أن يفاجئه ذلك في وضعٍ مخلٍّ وهو مرتدٍ لباسَ السباحة دون وسيلةٍ للدفاع عن نفسه في مواجهة الانقلابيين...»

ويتحدّث الكاتب عن دور الدليمي في الحياة السياسية المغربية:

«وكانت لديه دخلاتُه إلى إسرائيل التي كان يزورها باطّراد، وقضى عدة أسابيع في كيبوتز إسرائيليّ، وتردّد على المنتصر في حرب الستة أيام الجنرال موشي ديان. وفي مصر اعتُبِر من المقرَّبين من الرئيس السادات. وفي الجزائر كان نظراؤه الحكّام يَدِينون له بما أسداه لهم خلال حرب الاستقلال... لم يكن الدليمي عدوًا للجزائر، وهذا ما كان يَعْرفه الحسنُ الثاني واستغلّه. ففي نهاية السبعينيات كان الدليمي هو مَنْ أرسله الملكُ للتفاوض مع الجزائريين حول مخرجٍ دبلوماسيٍّ لقضية الصحراء... وتعاوَنَ الدليمي مع الولايات المتحدة الأمريكية دون وخزِ ضميرٍ حينما سَلَّمَ للأمريكيين جاسوسًا سوفيتيًا كان يعمل برتبة كولونيل في الكا ـ جي ـ بي...»

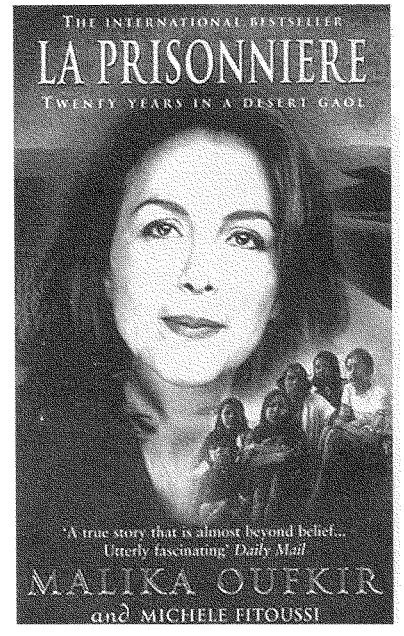

السجينة لمليكة أوفقير (٢٠٠١). ممنوع

٣. كتاب **صديقنا الملك** NOTRE AMI LE ROI، لمؤلّفه الصحفيّ بجريدة **لوموند** الفرنسية جيل پيرو. صدر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ويُركّز على طبيعة الصراع بين القصر والحركة الوطنية في عهد الملك الحسن الثاني.

٤. كتاب **تازمامارت في المغرب** TAZMAMART AU MAROC، لمؤلّفته كريستين دور السرفاتي، زوجة المناضل اليساريّ القديم إبراهيم السرفاتي. تحكي المؤلّفة في هذا الكتاب تفاصيلَ الحياة في أغرب سجون المغرب وأفظعها، وهو سجن كان يُحوّل إليه كبارُ المعتقلين السياسيين والمناوئين للنظام.

٥. كتاب **حدائق المغرب** LES JARDINS DU MAROC، لكاتبته فاطمة أوفقير، عقيلةِ الجنرال أوفقير، المتّهم الرئيسِ في قضية اغتيال المناضل التقدميّ المهدي بن بركة. صدر في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢، وفيه تحكي الكاتبة تفاصيلَ حياتها في القصر الملكيّ في ظلّ الملك محمد الخامس ومِنْ بعدِه الملك الحسن الثاني. كما تحكي جوانب عريضة من حياة الاعتقال التي عاشتها مع أبنائها الستة.

٦. رسالة الشيخ عبد السلام ياسين، المرشد العامّ لـ «جماعة العدل والإحسان.» صادرتْها السلطاتُ المغربية وأودعتْ كاتبَها السجنَ ثلاث سنوات دون محاكمة. وممّا جاء في مقدمة الرسالة (ص ١٣) في طبعتها الثانية:

«ما إنْ قرأ الملكُ الرسالةَ حتى جَمَعَ مستشاريه، فاتفقوا على إعدام الناصح الأمين. ثم تراجعوا عن ذلك ـ لحكمةٍ يَعْلمها اللهُ ـ وقرّروا أنّ الرجل مجنون فوضعوه في مستشفى المجانين، ثم نقلوه إلى معتقل معزول لمدة ثلاث سنوات ونصف بدون محاكمة. أما صاحباه [محمد العلوي السليماني مديرُ إحدى المدارس بمدينة مراكش، وأحمد الملاخ أستاذُ علم النفس بمدرسة تكوين الأساتذة بمراكش] فقد قضيا خمسة عشر شهرًا في معتقل سرّيّ قذر مقيَّدي اليدين معصوبي العينين.»

● أما بخصوص المؤلّفات الإبداعية والفكرية في المغرب، فإنّ منعها ظلّ محدودًا ولم تَسْتند وقائعُ المنع إلى أيّ مبرِّر قانونيّ، إذ كان المنعُ إداريًا لا يكلِّف الجهةَ المسؤولةَ عنه تبريرَ قراراتها:

ـ فرواية **الخبز الحافي** لمحمد شكري مُنعتْ بعد أن تمّ تداولُها في الأسواق لفترة زمنية، إذ صَدَرَ قرارٌ إداريّ بجمع ما تبقّى من نسخ هذه الرواية في الأسواق. واللافت للانتباه أنّ إعادة نشر **الخبز الحافي** مؤخّرًا من طرف اتّحاد كتّاب المغرب لم يكن في حاجة إلى انتظار استصدار قانونٍ ناسخٍ يُبْطل قانونَ المنع! ولكنّ المصادرة الحقيقية التي تعرّضتْ له هذه الرواية جاءت من طرف الجامعة المغربية التي كَرّست الطوقَ وقوّتْ صلابةَ المنع عندما لم تَعْمد إلى إدراج المؤلّف ضمن مقرّرات التدريس الجامعيّ.

ـ وما يقال عن رواية **الخبز الحافي** ينطبق حَرْفيًا على رواية **كان وأخواتها** للكاتب عبد القادر الشاوي، وهي رواية تحكي عن تجربة السجن السياسيّ من خلال رؤيةٍ نقديةٍ ذاتيةٍ إلى النضال السياسيّ في المغرب من زاوية الموضوعية والعقلانية. وبحسب الكاتب في مقالته المنشورة ضمن ملفّ الآداب هنا، فإنّ المصادرة لم تقتصرْ على جانب السلطة، وإنّما كانت أعنفَ رقابةٍ تلك التي صدرتْ عن رفاق النضال الذين لم يكونوا بعدُ قد تسلّحوا بأدوات النقد الذاتيّ.

صديقنا الملك لجيل پيرو ممنوع

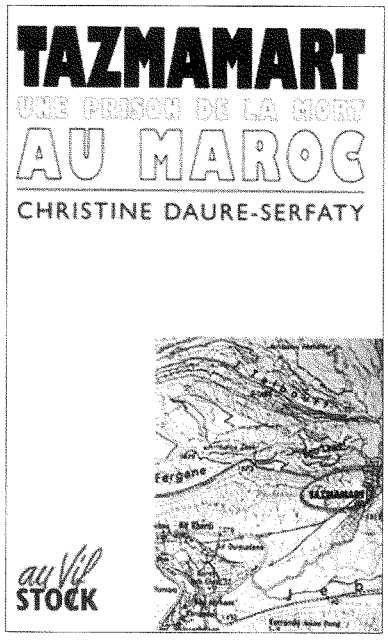

تازمامارت في المغرب لكريستين دور السرفاتي ممنوع

ـ كما تعرَّضت المجموعةُ القصصيةُ للكاتب والصحفيّ محمد البريني **أغلال الماضي** للمنع الكليّ، نظرًا إلى خوضها في «المقدَّس» السياسيّ.

ـ وفي المجال المسرحيّ صَدَرَ قرارُ المنع الإداريّ في حقّ مسرحية **ترويض الأكباش** للفنّانيْن المسرحييْن الطيِّب الصديقي والطيب لعلج، بعد مشاركتها في مهرجان مسرحيّ إفريقيّ في السنغال خلال سنوات الستينيات. وتحكي المسرحية قصة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ـ ورافقتْ مؤلَّفَ الدكتور عبد الله العروي **الإيديولوجية العربية المعاصرة** بعضُ المضايقات التي حَدَّتْ من انتشاره وتداوله، وإنْ لم يكن قد صَدَرَ في حقِّه أيُّ قرار بالمنع.

IV ـ فقرات منتقاة من بعض الكتب والدوريات الممنوعة والمحتجزة والمصادرة في المغرب

١. افتتاحية الأستاذ عبد الله إبراهيم في جريدة **الاتحاد الوطني**، بعنوان «رقابة ذات طابع بدائيّ» (الخميس ٢٠ يونيو ١٩٧٤، العدد ٥٣)، وذلك بعد مصادرة العديد من أعداد الجريدة. يقول فيها:

«عهود الرقابة السياسية على الصحف وعلى الفكر عهودٌ غيرُ مشرقة في تاريخ الشعوب. ولكنّ الرقابة الآن، تحت ضغط التقدمات التقنولوجية وسرعةِ الاتصالات، من نوع أصبحتْ تكتسي طابعًا مجانيًا عابثًا في البلاد المصنّعة وفي البلاد المتخلفة على السواء... والرقابة الاحتياطية على الصحف الوطنية في المغرب، منذ أن بدأتْ تمارسها السلطاتُ المغربيةُ ابتداءً من سنة ١٩٦٠ إلى الآن، رقابةٌ غيرُ مشروعة لأنّها متناقضة مع العهد الملكيّ، وغيرُ مسؤولة لأنّها لا تَخْضع لمقياس سوى مزاج المراقب ودرجةِ تكوينه السياسيّ... لقد صادر البوليسُ في الشهر الماضي أربعةَ أعداد متتابعة من **الاتحاد الوطني**، عددًا في كلّ أسبوع، من غير أن يكون في هذه الأعداد ما يعالج قضايا أساسيةً أخرى غير قضايا التنظيم الحزبيّ وأنباء نشاطات المناضلين الداخلية في الاتحاد...»

٢. أصدرتْ مجلة **أنفاس** استهلالاً تعلن فيه نبأَ مصادرة أحد أعدادها، ومما جاء فيه:

«يَصْدر الآن من مجلة **أنفاس** العددُ الخامس، وإنْ كان العددُ المزدوج ٣ ـ ٤ قد تعرَّض للحجز. وخلال هذه التجربة القصيرة حاولت المجلةُ المضيَّ بخطًى ثابتة على طريق فك الحصار الثقافيّ الإمبرياليّ ـ الرجعيّ، وإزاحةِ هيمنةِ الفكر البورجوازيّ على الساحة الوطنية.»

٣. **الإسلام أو الطوفان**، وهو عنوان الرسالة «النصيحة» التي بعث بها الشيخ عبد السلام ياسين، المرشدُ العامُّ لجماعة «العدل والإحسان» الإسلامية، إلى الملك الراحل الحسن الثاني. وتأتي أهمية هذه الرسالة المفتوحة ليس في أنّها موجَّهة إلى أعلى سلطة في البلاد، أو أنّها تتضمّن انتقادًا لسياسة الملك، وإنّما لأنّها تجسِّد الخصائصَ البنيويةَ للخطاب الدعويّ الإسلاميّ ولمرتكزاته الأساسية. فالشيخ ياسين ينصِّب نفسَه وصيًا على الإسلام، ومن ذلك المنطلق يُصْدر أحكامَه بالمنع والمصادرة في حقّ كلّ الفكر المختلف معه. فهو مثلاً يقترح على الملك الراحل، لتحقيق الإصلاح أو ما يسميه «التوبة،» مجموعةً من المبادئ العملية، من بينها حَلُّ الأحزاب والاعتمادُ على الجيش! يقول في المبدإ الرابع:

«رسالة» الشيخ عبد السلام ياسين صودرتْ، وفيها نفسها أحكامُ مصادرة في حقّ الفكر المختلف!

«تُبايع مجلسًا منتخبًا انتخابًا إسلاميًا، تستشير في أمره رجالَ الدعوة، بعد أن تَمْنعَ كلَّ الأحزاب السياسية، وتفْسح المجالَ لرجال الدعوة يُفْهمون للأمة فتنتَها وسبيلَ خلاصها. وعمادُ هذا المجلس خيارُ شباب الجيش، إذ هو القوة المنظَّمة الوحيدة بالمغرب. ويكون هذا المجلس شريكًا في عملكَ ورقيبًا عليكَ...» (ص ١٦١)

٤. نشرتْ مجلة **أنفاس** افتتاحيةً في عدد ٣ و٤ أغسطس ١٩٧١ عن واقع محاكمة مراكش الشهيرة التي دانت العديدَ من المناضلين والمثقفين بتهمة المسّ بأمن الدولة. وقد صودر العددُ بسبب هذه الافتتاحية. ومما جاء فيها:

«هناك مرادِفٌ آخر للأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلادُ ـ ألاَ وهو انحلالُ جهاز الدولة ذاته، وإنْ لم يصل بعدُ أوجَه. ويتجلّى مثلاً في تعاطي الرشوة، وفي التعديلات المتوالية، وعمومًا في افتقار الدولة لسياسة مرسومة الإيديولوجية واضحةٍ ثابتةٍ. فكلُّ سياسةِ وإيديولوجيا الدولة تتلخّصان في النهب والربح السريع. إنّ النظام في موقف دفاعيّ! إنّ

النظام استهلَكَ احتياطاتِه، اقتصاديًا وسياسيًا. وذلك ما يؤكّده ما سجّلناه سابقًا عن تخلّيه عن مشاريع طويلةِ الأمد نسبيًا، كتوزيع الأراضي، إلخ.. ويؤكّده، من جهة أخرى، احتقارُه العمليُّ لمجلس النوّاب. وإنّ العبرة الجوهرية التي تؤخذ من كون النظام قابَلَ جميعَ الحركات الجماهيرية في الشهور الأخيرة بالقمع دون غيره ـ دون الوعود نفسها ـ هي أنّه لم يَعُدْ قادرًا ولا راغبًا في إخفاء وجهه الحقيقيّ...»

٥. فقرة من رسالة الفقيه محمد البصري، التي كانت سببًا في منع جريدتَي **الصحيفة** و**لوجورنال**:

«في أوائل سنة ١٩٧٢، أواخر ١٩٧١، قَدِمَ الأخ عبد الرحيم ليَعْرض علينا نحن الثلاثةَ ـ عبد الرحمن، المهدي العلوي، أنا ـ مشروعًا لاستلام الحُكْم، اتَّفَقَ عليه هو والجنيرال أوفقير وإدريس السلاوي، على أساس مساهمة الحزب بالسادة: عبد الرحيم، عبد الرحمن، حسن الأعرج، في تشكيل سلطة جديدة بعد الإطاحة بالحكم، وسيَحْرص على أن يَلْعب فيه عبد الرحيم الدورَ الرئيسيَّ. وإنْ ظَهَرَ أنّ الجنيرال أوفقير ربّما يتخوّف من ذلك، فتستند المهمة الأساسية لإدريس السلاوي.. بينما كانت اتصالاتي مع الضبّاط الصغار على أساس أنّ لدينا تنظيمات تَنْقصها الأسلحةُ، وأنّ التركيز اتّجه إلى كيفية مساعدتنا في تسليحها، وأنّ الجيش ينبغي أن يلعب دورَ المُساعد من خلال هذه المساهمة، وكذلك المُساعد بالاستخبارات، وفي نفس الوقت الاستعداد لتفجير وضع الحكم من الداخل أثناء تصاعد العمل الثوريّ، مؤكّدًا في لقائنا أنّ من الصعوبة بمكانٍ التعاملَ مع أوفقير، خصوصًا وأنّ قضية الشهيد المهدي بن بركةَ لَعِبَ فيها [أوفقير] دورَ الشخصية الثانية... المسؤولة عن اغتياله، ومركّزًا أيضًا على أنّه لا يُمْكن لشخصٍ أَلِفَ العملَ على دعم المشروعية أن يأخذ المبادرةَ في هدمها...»

V ـ نموذج من النقد «الأخلاقيّ» الذي اتّسع مجالُه في المشهد الثقافيّ المغربيّ، والذي يحضّ على الرقابة والقمع

«من مظاهر التبرُّج تلك الإباحيةُ التي تعتمدها الموضةُ والتقاليدُ الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تركّز الاهتمامَ على الجسد العاري وتضاريسِه المختلفة، عن طريق نشرِ الفساد على الشواطئ ونشرِ غسيل القذارة والدعارة على الأفلام العاهرة وصور الخلاعة و... يُحتفى بذلك عبر المواسم 'الثقافية' التي تَدْعمها وزارةُ الثقافة بالمغرب، مثل مهرجانات الأغنية والرقص الشرقيّ والغربيّ وعروض الأزياء ومهرجاناتِ السينما العربية والغربية... هذه الوزارة التي تَحْمل وزرَ ما يصيب المجتمعَ ـ والمرأةَ خصوصًا ـ من تفسّخ وانحلال، وخاصةً حينما تعمل على تجفيف ينابيع مظاهر التديّن داخل المجتمع تارةً أو تشويهها تارةً أخرى، بتشجيعها الماديّ والمعنويّ المباشر وغيرِ المباشر لمجموعة من الأسابيع الثقافية التي تُذبح فيها القيمُ الإسلاميةُ في بلدٍ 'دينُه الإسلامُ...' في حين يضيَّق على التديُّن المحرّر والمتحرِّر، المناضلِ والمكافح، في ظلّ حكومةِ تناوُبٍ يَرْأس وزارةَ ثقافتها وزيرٌ تقدميٌّ يؤْمن بالاشتراكية العلمية ومناضلٌ ورئيسٌ لاتحاد كتّاب المغرب الذي يُفترض فيه أن يكون منارةً للعلم والمعرفة والثقافة البانية لا الثقافة البالية التي تعيق التقدمَ وتشوّه المرجعيةَ الأصليةَ لهذا الشعب...

كتاب محمد البنعيادي عن السينما المغربية نموذج من النقد «الاخلاقيّ» الذي يحضّ على الرقابة والقمع

ولكنْ إذا عَرَضَ كلُّ واحد إنتاجَه على القرآن والسُّنّة الصحيحة فسيجد اللعنةَ على كلّ مَنْ تَنْزع ثوبَها في غيرِ بيتِ زوجها، وسيجد ' الزانيةَ والزانيَ ' فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائة جلدة، وسيجد وسيجد.

ما حظُّ مَنْ يصوِّر ويُنتج ويمثِّل لقطة خلاعةٍ، ما حظُّه من الإسلام؟ما حظُّ امرأة 'مسلمة' تَشْرب الدخانَ والخمرَ، كاسيةً عاريةً تَظْهر على التلفزة على المغاربة المسلمين ساعةَ الإفطار، ما حظُّها من الإسلام؟

إنّ العاجز عن الإبداع والعطاء والتجديد يحاول دومًا أن يَلْفت انتباهَ الناس إليه بأساليب متهافتة غير سوية. هذا باختصارٍ ما يَحْدث للسينما المغربية مثلاً... التي عجزتْ عن استقطاب الجمهور المغربيّ طوال تجربتها. إنّ السينما المغربية مثلها في ذلك مثل تلك المرأة التي عندما شعرتْ بأنّها متروكة وأعرضتْ عنها عيونُ الرجال، لجأتْ إلى التبرُّج...»

من كتاب **صورة المرأة في السينما المغربية** لمحمد البنعيادي (سلسلة قضايا ثقافية، العدد الأول، فبراير ٢٠٠٢، ص ١٨).

VI ـ فصول من قانون الصحافة الجديد الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٠٣

• الباب الأول ـ في الصحافة والطباعة والنشر وترويج الكتب ـ الفصل التاسع والعشرون: يمكن أن يَمْنع وزيرُ الاتصال، بموجب مقرّر معلّل، أن تَدْخل إلى المغرب الجرائدُ أو النشراتُ الدورية أو غيرُ الدورية المطبوعة أو غير المطبوعة خارج المغرب التي تتضمّن مسًّا بالدين الإسلاميّ أو بالنظام الملكيّ أو الوحدة الترابية أو تتضمَّن ما يخلّ بالاحترام الواجب للملك أو بالنظام العام...

كما يمكن أن يُمنع لنفس الأسباب، وبمقرّر معلّل للوزير الأول، نشرُ الجرائد أو النشرات الدورية أو غير الدورية الأجنبية المطبوعة في المغرب.

وإذا وقع عن قصدٍ عرضُ الجرائد أو النشرات الممنوعة للبيع أو توزيعها أو إعادة طبعها، عوقب عن ذلك بحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات وبغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و٥٠،٠٠٠ درهم. ويباشر الحجزُ الإداريُّ للأعداد والجرائد والنشرات الممنوعة، وكذا الأعداد المنقول عنها. وفي حالة الحكم بعقوبة يُنصّ في الحكم على مصادرة الأعداد وإتلافها.

• الفصل الواحد والأربعون: يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وبغرامة يتراوح قدرُها بين ١٠،٠٠٠ و١٠٠،٠٠٠ درهم، كلُّ مَنْ أخلّ بالاحترام الواجب للملك أو أصحاب السمو الملكيّ الأمراء والأميرات بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفصل ٣٨. وتطبّق نفسُ العقوبة إذا كان نشرُ إحدى الجرائد أو النشرات قد مسّ بالدين الإسلاميّ أو بالنظام الملكيّ أو بالوحدة الترابية... وإذا صَدرتْ عقوبةٌ عملاً بهذا الفصل، جاز توقيفُ الجريدة أو النشرة بموجب نفس المقرّر القضائيّ لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. كما يمكن للمحكمة، بموجب نفس المقرّر القضائي، أن تأمر بمنع الجريدة أو النشرة.

• الفصل السابع والستون: يعاقَب الأشخاصُ الآتي ذكرهُم بصفتهم فاعلين أصليين بالعقوبات الصادرة زجرًا للجرائم المرتكبة عن طريق الصحافة، وذلك حسب الترتيب التالي:

١ ـ مدير النشر أو الناشرون، كيفما كانت مهنتهم أو صفتهم.

٢ ـ أصحاب المقالات المتسبّبون، إنْ لم يكن هناك مديرون أو ناشرون.

٣ ـ أصحاب المطابع، إنْ لم يكن هناك أصحابُ مقالات.

٤ ـ البائعون والموزّعون والمكلّفون بالإلصاق، إنْ لم يكن هناك أصحابُ المطابع.

• الفصل السابع والسبعون: يجوز لوزير الداخلية، بقرار معلّل، أن يأمر بالحجز الإداري لكلّ عدد من جريدة أو نشرة دورية تمسّ بالنظام العامّ أو تتضمّن الأفعالَ المنصوصَ عليها في الفصل ٤١ أعلاه.

• المادة الثانية ـ الفصل الخامس والخمسون، الفقرة ٣: كما يُمنع نشرُ بيان عن المداولات الداخلية إمّا لهيئات الحكم وإمّا للمجالس القضائية والمحاكم، وكذا ما قَرَّر القانونُ أو المحاكمُ سماعه في جلسة سرية. ويعاقَبُ عن كل مخالفة لهذه المقتضيات بغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠٠ و٣٠،٠٠٠ درهم.

الفقرة ٤: كما يعاقب بنفس العقوبة مَنْ نَشَرَ بغير أمانة، وعن سوء نية، ما جرى في الجلسات العلنية للمحاكم.

• الفصل الستون: يعاقب بحبسٍ أقصاه شهرٌ واحدٌ، وبغرامة تتراوح بين ١٢٠٠ و ٦٠٠٠ درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كلُّ مَنْ يُسمع الناسَ بسوءِ نيةٍ علانية أغانيَ أو خطبًا تتنافى والأخلاقَ العامةَ والآدابَ العامة أو يحرِّض على الفساد.

عبد الحق لبيض

مراسل الآداب في المغرب.